مجلةدراساتوابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة
ISSN: 3292-5353/E-ISSN: 2661-7528
المجلد: 08، العدد:02 - السنة: 2021، ص.ص: 326 - 345

أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر –دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2005–2018

Impact of the development of SMEs on exports outside Algeria's hydrocarbon sector -Standard and analytical study in 2005-2018

طيب سعيدة، [*]جامعة غليزان، الجزائر، البريد الالكتروني: saida.tayeb@univ-relizane.dz
جعفر هني محمد، جامعة غليزان، البريد الالكتروني mohamed.djafarhenni@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/18 **تاريخ القبول: 2021/09/24**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة تطور المؤسسات والصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005–2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، وقد اختبرت الدراسة أثر تطور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حصيلة الصادرات غير النفطية الجزائرية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عدم وجود علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حصيلة الصادرات غير النفطية في الجزائر، وهذا معناه أن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:المؤسسات الصغيرة ؛ المتوسطة؛ الصادرات؛ قطاع المحروقات؛ الجزائر

تصنيفات JEL: L25 ; O47

Abstract: This study aims to know the extent of the contribution of the development of small and medium enterprises to exports outside the hydrocarbon sector in Algeria during the period 2005-2018 using the autoregressive model; VAR, and the study tested the impact of the development of the activity of small and medium enterprises on the proceeds of Algerian non-oil exports. The study concluded that there is no relationship between the development of small and medium enterprises and the proceeds of non-oil exports in Algeria, and this means that the development of the census of small and medium enterprises does not contribute to the development of exports outside of hydrocarbons in Algeria.

Keywords: Small enterprises; medium; exports; the hydrocarbon sector; Algeria

JEL classifications codes: L25 ; O47

[*]**المؤلف المراسل**

مقدمة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللبنة الأساسية لاقتصاد أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة على حد سواء، لما لها من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا بالنظر إلى ماتتمتع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ديناميكية وسرعة في التأقلم والتغيير والتقليل من الانعكاسات السلبية للمؤسسات الكبيرة وذلك يكون بتعديل نشاطها أو أسلوب عملها حسب تقلبات الأسواق الدولية، ما ساعدها على مسايرة التحولات السريعة التي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث، لذا تراهن أغلب المنظمات الدولية على فعالية هذه المؤسسات من خلال توفير الجو الملائم لنشاطها وتذليل العقبات في سبيل نموها واختراقها للأسواق الخارجية.

أ- إشكالية البحث:

يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر؟

ب- الفرضيات:

- ✓ لا يوجد هناك علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصيلة الصادرات غير النفطية الجزائرية.
- ✓ يوجد هناك علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصيلة الصادرات غير النفطية الجزائرية.

ج- أهمية البحث:

تتبلور أهمية بحثنا من الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف اقتصاديات العالم عامة وفي الاقتصاد الجزائري خصوصا، كما أنها تساهم في فتح مناصب التشغيل بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة للمكانة التي تحتلها في الجزائر والاهتمام الكبير الذي تتلقاه من طرف الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة.

د- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على الإجابة على الأسئلة المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات المقدمة عن طريق جمع مختلف البيانات والمعطيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الجوانب النظرية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

أولا-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهومها، أنواعها

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون الشركات الجزائري:

بعد عدة محاولات لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال استقر تعريفها عند قانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، والذي تبنى تعريف الاتحاد الأوروبي لها.

المؤسسات المصغرة: هي التي تشغل من 1إلى 9 عمال، ورقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز 10 ملايين دينار جزائري؛

المؤسسات الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عامل ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية الإجمالية 100 مليون دج؛

المؤسسات المتوسطة: تشغل من 50 إلى 250 عامل ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون دج و2 مليار دج، أو التي تتراوح الحصيلة الإجمالية بين 100 – 500 مليون دج.

2- معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر من الصعب تحديد ووضع تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم العديد من الدراسات التي أخضعتها لمجموعة من المعايير والمؤشرات وسوف نتطرق لأهم المعايير المعتمدة وهناك نوعان من المعايير كمية ونوعية وهي كالتالي:

الفرع الأول- المعايير الكمية: في هذا العنصر سوف نتطرق إلى أهم المعايير الكمية والمتعارف عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي:

أ. **حجم العمالة:** يعتمد هذا المعيار على عدد العمال في تصنيف المؤسسات، ويتميز بالبساطة وسهولة المقارنة بينها (قراوي و نذير، 2004، صفحة 4)

ب. رأس المال المستثمر: يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "بأنها تلك المشروعات التي لا تتجاوز رأس المال المستثمر فيها حدا أقصى معينا باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها"، ورأس المال المستثمر هو: رأس المال طويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة. (جبار، 2004، صفحة 4)

ج. معيار رقم الأعمال: يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ذلك أن كبر حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة. (خبابه، 2013، صفحة 14)

الفرع الثاني– المعايير النوعية:

أ. **المعيار التنظيمي:** يمكن تمييز هذا النوع من المؤسسات عن غيرها بوجود إدارة بسيطة تفتقر في الغالب إلى الأصول العلمية ويديرها صاحب المؤسسة، كما أنها تتصف بصغر حجم الإنتاج وهذا راجع إلى قلة إمكانياتها.(برني ميلود، 2007، صفحة 6)

ب. **الحصة من السوق:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية حصتها السوقية بسبب قلة الإنتاج ونقص الإمكانيات بالإضافة إلى صغر حجم رأس مالها، الأمر الذي ينتج عنه عدم استطاعة هذه المؤسسات ممارسة أي نوع من أنواع الاحتكار. (طالبي، 2010، صفحة 5)

ج. **الاستقلالية:** ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يتفرد المدير في اتخاذ القرارات دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي، وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التز امات المشروع اتجاه الغير. (جلال، 2008، صفحة 19)

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات:

لقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لنشاط التصدير لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات لأن اعتمادها الكبير على صادرات لمحروقات يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية له، وما يمكن أن تحدثه من صدمات اقتصادية تؤثر على التوازنات الاقتصادية، وتعتبر المحروقات من جهة أخرى ثروة مآلها الزوال، الأمر الذي يستدعي البحث عن قطاعات بديلة يتم من خلالها تنويع وترقية

الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لا تزال تهيمن على صادرتها رغم الجهود والتدابير المتخذة من قبل السلطات لتنشيط الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين البدائل المتاحة التي يعتمد عليها من أجل تنويع الاقتصاد الوطني.

أ- واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات يعتبر تحد كبير في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على صادرات المحروقات مما يستوجب العمل على إيجاد البديل الأمثل لتفادي الوقوع في كارثة قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني.

قبل تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الإجمالية للجزائر من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات.

تبين معطيات الجدول رقم 01 هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية على طول الفترة، إذ تتعدى نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية 97% خلال الفترة 2010-2013 و94% خلال الفترة 2014-2017 في حين لم تتعدى نسبة مساهمة خارج المحروقات 3% في خلال الفترة 2010-2013 و 5% خلال الفترة 2014-2017، ما يدل على اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على أحادية التصدير، وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوروبي على المنتجات الوطنية.

سجل ارتفاع في نسبة الصادرات خاصة المحروقات خلال الفترة 2010-2013 في حين سجلت لصادرات المحروقات انخفاض خلال عام 2015، حيث بلغت حصتها من إجمالي الصادرات 94.54% وبنسبة انخفاض بلغت 45.78% مقارنة بعام 2014.

ثم استمرت في الانخفاض خلال العام 2016، حيث شكلت 93.84% من إجمالي حجم الصادرات، وانخفضت بنسبة 17.12%مقارنة بعام 2015 أما في سنة 2017 ارتفعت بشكل طفيف إلى 32873 مليون دولار مقارنة بـ 28246 مليون دولار سنة 2016 بنسبة 16.38%.

تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية، حيث سجلت فقط 5.46%من إجمالي حجم الصادرات في سنة 2015، أي ما يعادل 2063 مليون دولار، بانخفاض قدره 20.1% مقارنة بعام 2014، كما بلغت 5.93%فقط من إجمالي حجم الصادرات سنة 2016 أي ما يعادل 1780 مليون دولار، بانخفاض قدره 13.71% عن عام 2015، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تناقص الطلب العالمي على صادرات للجزائر.

الجدول1: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات 2010-2017 (الوحدة : مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1780	1890
%	2.67	2.81	2.87	3.28	4.11	5.46	5.93	5.44
صادرات المحروقات	55527	711427	69804	63752	60304	35724	28246	32873
%	97.33	97.19	97.13	96.72	95.89	94.54	94.07	94.56
مجموع الصادرات	57053		73489	65917	62886	37787	30026	34763

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية تاريخ الاطلاع 2021/05/07

يتضح جليا ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف ضمن الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة التبعية للثروات الريعية، وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، مما يعني عدم تحمل الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية، وتأثره بالتذبذبات في أسعار المحروقات من ناحية، و التقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة من جهة أخرى.

ب.التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات: تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من عدم تنوع صادراتها وتركيزها على المحروقات، وهذا بالرغم من من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة للعملة الصعبة.

الجدول 2: تطور التركيب السلعي خارج المحروقات 2010-2017 (الوحدة: مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	حصة الصادرات %	التطور السنوي %
المواد الغذائية	315	355	315	402	323	235	327	348	1.13	6.42
المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	37	0.29	-13.1
المواد نصف مصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1693	1597	1348	4.5	4.77
التجهيزات الصناعية	30	35	32	28	16	19	53	74	0.18	37.08
السلع الاستهلاكة	30	15	19	17	11	11	18	20	0.06	5.26
الطاقة والتشجيع	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	32864	93.84	16.45
المجموع	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	34763	100	15.78

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية تاريخ الاطلاع 2021/05/07

انطلاقا من الجدول أعلاه، نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات ليست متنوعة بدرجة كافية وهذا راجع لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية الكلية أي بنسبة 93.84% كما أنها تتكون من نفس التركيبة لعدة سنوات، حيث شكلت الصادرات خارج المحروقات 5.93% في 2016، وتشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج المحروقات أساسا في المواد: نصف المصنعة التي تحتل الصدارة في هذا المجال مقارنة بالسلع الأخرى حيث تمثل 4.5%من إجمالي الصادرات، ثم السلع الغذائية بحصة 1.13% أي ما يعادل 327 مليون دولار، وتأتي الصادرات الخام في المرتبة الثالثة بحصة 0.29%أي ما يعادل 84 مليون دولار، وفي الأخير تأتي السلع الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي بـ 0.18% و0.06%.

كما تشير الإحصائيات إلى مساهمة متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات، حيث لم تتعدى نسبة المساهمة ما مقداره 6.16%منإجمالي الصادرات سنة 2016، وهي نسبة ضئيلة جدا خاصة إذا ما تم مقارنتها بدول نامية أخرى. وعموما تعد هذه النسبة دليلا واضحا على فشل الحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود، والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات.

بالنظر إلى التنوع السلعي للصادراتخارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومع الأخذ في حسبان توزيع عددها والتي يتركز جلها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة اللذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية، تتولد قناعة بضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات في التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية، لذلك لابد على السلطات الوصية بترقية تنافسية المنتوج الوطني لاختراق الأسواق الأجنبية، وذلك من خلال استيفاء متطلبات التنافسية الدولية.

ثالثا: أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حصيلة الصادرات في الجزائر

1- **نموذج الدراسة:** لأغراض هذه الدراسة استخدمنا نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وفق ما يلي: $LEXPOH_t = \alpha + \beta .LPME$ .....(1)

حيث: LEXPOHt: يمثل حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

LPME : تمثل معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمثل النموذج الإحصائي المستخدم لاختبار العلاقة السببية بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصيلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بالاعتماد على سببية غرانجر في إطار نموذج الانحدار الذاتي VAR على المعادلتين التاليتين:

$$LEXPOHt = \beta_0 + \sum_{k=1}^{m} LEPOH_{t-k} + \sum \alpha_e \ LPME_{t-1} + \mu_t \quad ...(2)$$

$$LPME_t = \delta_0 + \sum_{k=1}^{m} \delta_k LPME_{t-k} + \sum \partial_e LEXPOH_{t-1} + u_t \quad ...(3)$$

حيث α، β، δ، ∂، هي مقدرات النموذج، t يعبر عن الزمن، e وk عدد الإبطاءات μ، υ، تمثل حدود الخطأ وهما غير غير مرتبطين خطيا، حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \alpha_e = \partial_e = 0 \quad , H_1: \alpha_e G0 \ et \ \partial_e G0$$

فرفض الفرضية الصفرية في المعادلة (02) يعني وجود علاقة سببية من LPME إلى LEXPOH، ورفض الفرضية الصفرية في المعادلة (03) يعني وجود علاقة سببية من LEXPOH إلى LPME، وفي حالة رفض الفرضية الصفرية في المعادلتين يعني ذلك وجود علاقة سببية في الاتجاهين، أما في حالة عدم رفض الفرضية الصفرية فيعني ذلك عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

الجدول رقم (3): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات في الجزائر

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	342788	376767	410959	519526	291282	208015	659309
الصادرات خارج المحروقات	930	1185	1309	1893	1232	1369	2163
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	687386	747934	820738	896811	1014075	1089060	1801028
الصادرات خارج المحروقات	1878	1011	1370	2335	877	1899	2330

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية تاريخ الاطلاع 2021/05/07

- Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, bulletind'information statistique de la PME, Op. Cit , P: 13

الشكل 1: العلاقة بين متغيرات الدراسة

	LEXPOH	LPME
Mean	7.467212	13.49603
Median	7.555597	13.43727
Maximum	7.948032	14.94931
Minimum	6.835185	12.74487
Std. Dev.	0.313114	0.561542
Skewness	-0.489614	1.036596
Kurtosis	2.456506	4.294299
Jarque-Bera	0.731659	3.484448
Probability	0.693621	0.175130
Sum	104.5410	188.9444
Sum Sq. Dev.	1.274522	4.099286
Observations	14	14

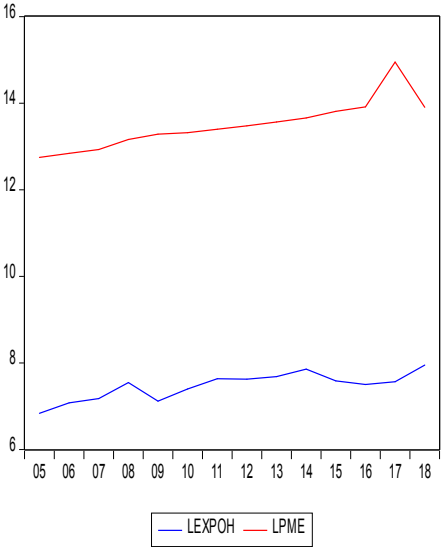

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

2- درجة استقرارية السلاسل الزمنية: قمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة، فرغم تعدد هذه الاختبارات إلا أننا اعتمدنا اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليب بيرونPP، نلاحظ أن السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول.

الجدول4: اختبار جذر الوحدة

		اختبار ديكي فولر الموسع ADF			اختبار فيليب بيرونPP		
		جدر وحدوي	قاطع	قاطع ومتجه	جدر وحدوي	قاطع	قاطع ومتجه
عند المستوى	القيم الحرجة	-1.97	-3.14	-3.82	-1.97	-3.14	-3.82
	LEXPOH	1.20	-2.01	-3.03	2.36	-1.96	-3.25
	LPME	3.22	1.22	-4.67	3.22	1.22	-4.67
الفرق الأول	القيم الحرجة	-1.97	-3.14	-3.87	-1.97	-3.14	-3.87
	LEXPOH	-3.92	-4.22	-3.93	-4.02	-6.70	-6.57
	LPME	-0.65	-7.08	-7.16	-4.73	-7.08	-7.16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علىبرنامج Eviews 10

3- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen Co-integration Test):

يستخدم اختبار التكامل المشترك عندما تكون السلاسل الزمنية ساكنة ومتكاملة من الرتبة الأولى لمعرفة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، إذ يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقرة من حيث طول الموجة والحركة في الأجل الطويل مع بعضها، وهذا يتضمن تكامل العلاقة. ويشترط وجود التكامل المشترك، وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات. ويعد اختبار جوهانسون للتكامل المشترك هو الأكثر استخداماً في هذا المجال.

الجدول5: نتائج اختبار التكامل المشترك

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيم الإحصائية	القيم الحرجة
اختبار Trace			
r=0	r>1	14.36868	15.49471
r=1	r>2	1.997154	3.841466
اختبار Maximum			
r=0	r=1	12.37152	14.26460
r=1	r=2	1.997154	3.841466

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار التكامل المشترك، إذ يتضح عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وفق اختبار Trace، كما لا يوجد متجه للتكامل المشترك وفق اختبار Maximum. وبذلك تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

4- **اختبار السببية لجرانجر**: تعد طريقة جرانجر من أكثر الطرق المستخدمة في اختبار السببية,ووفقاً لما جاء به جرانجر، هو أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما تسبب تغير في متغير آخر، لذلك فإن المتغير (Y) يتسبب في تغير (X)، إذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير (Y) من خلال القيم الماضية ل (X و Y) سوية أفضل من القيم الماضية ل(Y) فقط، وتتخذ اتجاهات السببية عدة حالات (ثنائية، أحادية، استقلالية). ولأجل معرفة العلاقة السببية بين المتغيرات، تم استخدام اختبار جرانجر، وكانت نتائج الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول6: نتائج اختبار السببية لجرانجر

العلاقة	F-Statistic	Prob.
LPME ⟶ LEXPOH	4.97872	0.0497
LEXPOH ⟶ LPME	0.96829	0.3483

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

وفقا لاختبار جرانجر، يتضح وجود علاقة سببية في اتجاه واحد، حيث أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في زيادة حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الأجل القصير.

5- **تحليل نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:** قبل إجراء تحليل النموذج، فإن الأمر يتطلب معرفة عدد التخلفات لنموذج تصحيح الخطأ، وكانت نتائج التحليل كما في الجدول التالي:

الجدول7: تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-8.535321	NA	0.017347	1.620819	1.707734	1.602954
1	0.463512	13.84436*	0.008172*	0.851767*	1.112513*	0.798172*

AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن عدد فترات الإبطاء المثلى هي فترة واحدة اعتمادا على معيار أكايكيوسكوراز، إذ تم اختيار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه والتي لها أعلى قيمة. ولمعرفة ما إذا كان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار، يتم ذلك من خلال ملاحظة الشكل البياني التالي:

الشكل 2: يوضح استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة

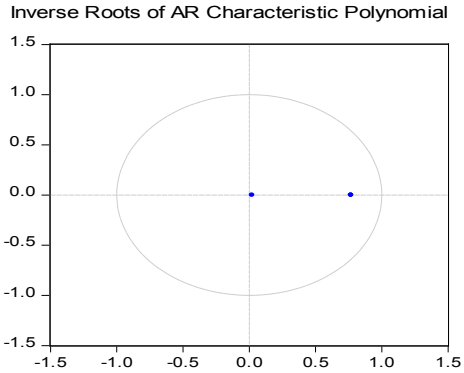

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يلاحظ من الشكل أن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل الدائرة الواحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم التباين. وبعد معالجة مشكلة استقرارية السلسلة الزمنية والارتباط المشترك، يتم تحليل النموذج المقدر لمعرفة العلاقات بين متغيرات الدراسة.

يوضح الجدول التالي رقم (8) نتائج نموذج VAR، والذي يتكون من نموذج قياسي واحد يوضح طبيعة واتجاه العلاقات المتداخلة بين متغيرات النموذج.

الجدول 8: يوضح نتائج تحليل VAR لمتغيرات النموذج

	LEXPOH	LPME
LEXPOH(-1)	0.273379 (0.22599) [1.20969]	0.484938 (0.49282) [0.98401]
LPME(-1)	0.257937 (0.11560) [2.23131]	0.515800 (0.25208) [2.04614]
C	2.011543 (1.46284) [1.37509]	3.005569 (3.19000) [0.94219]

R-squared	0.598542	0.538352
Adj. R-squared	0.518251	0.446023
Sum sq. resids	0.338966	1.611907
S.E. equation	0.184110	0.401486
F-statistic	7.454608	5.830772
Log likelihood	5.258040	-4.877246
Akaike AIC	-0.347391	1.211884
Schwarz SC	-0.217018	1.342257
Mean dependent	7.515829	13.55381
S.D. dependent	0.265257	0.539416
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.005395
Determinant resid covariance		0.003192
Log likelihood		0.463512
Akaike information criterion		0.851767
Schwarz criterion		1.112513
Number of coefficients		6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يوضح الجدول أعلاه بأن حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بمقدار وحدة نقدية واحدة (مليون دولار) سيؤدي إلى زيادة هذه الحصيلة في السنة الحالية بنسبة (0.273). أما تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات غير النفطية في السنة الحالية بنسبة (0.257). وهذا يفسر الأثر الإيجابي لنمو حصيلة الصادرات غير النفطية في الجزائر راجع لزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتفسر المتغيرات التوضيحية (0.59) من التغيرات في النموذج.

6- تحليل مكونات التباين Variance Decompositions: يتم من خلال هذا التحليل، معرفة الأهمية النسبية للصدمات العشوائية في كل متغير من متغيرات الدراسة، ويعتمد هذا التحليل على تجزئة خطأ التنبؤ لكل متغير إلى أجزائه التي تعزى إلى كل متغير

من متغيرات النموذج، يتضح من الجدول أدناه، أن (100 بالمائة) من خطأ التنبؤ في تباين حصيلة الصادرات غير النفطية يعود إلى المتغير نفسه في السنة الأولى، ثم يتناقص في السنوات اللاحقة ليصل إلى (58.44 بالمائة) في السنة العاشرة، أما تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يفسر شيئاً من مكونات تباين حصيلة الصادرات غير النفطية في السنة الأولى، إلا أنه يفسر (23.02 بالمائة) من مكونات التباين في السنة الثانية ثم ترتفع هذه النسبة لتصل إلى (41.55) في السنة العاشرة.

الجدول9: تباين حصيلة الصادرات غير النفطية

Period	S.E.	LEXPOH	LPME
1	0.184110	100.0000	0.000000
2	0.214434	76.97216	23.02784
3	0.230951	67.78430	32.21570
4	0.240179	63.45195	36.54805
5	0.245466	61.18710	38.81290
6	0.248535	59.93808	40.06192
7	0.250330	59.22888	40.77112
8	0.251383	58.81952	41.18048
9	0.252004	58.58099	41.41901
10	0.252369	58.44123	41.55877

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بذلك يكون الدور الأكبر في تباين حصيلة الصادرات غير النفطية، تفسره الصادرات غير النفطية، في حين يكون الدور أقل لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويوضح الشكل البياني أدناه تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الأخرى.

الشكل 3: تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الأخرى.

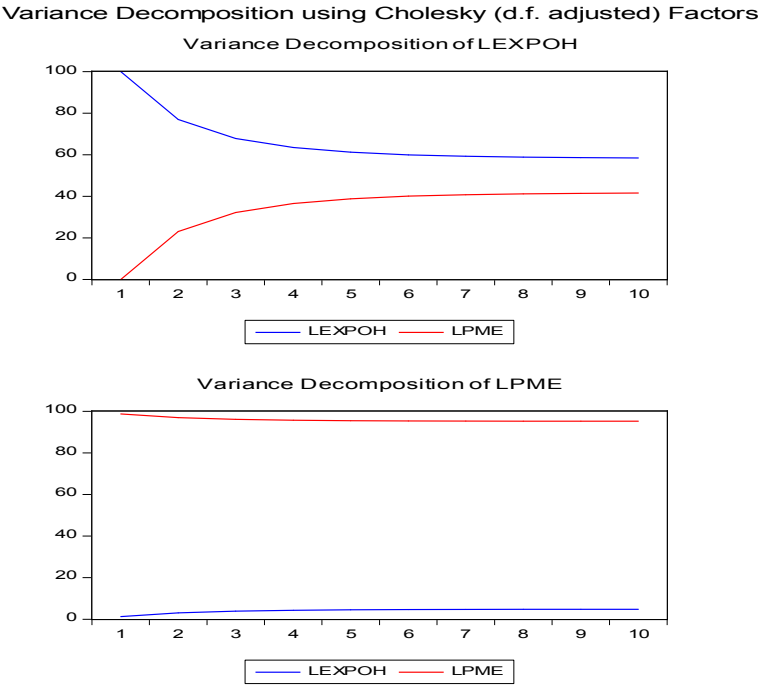

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

خاتمة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية هذه حاولنا التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في ترقية الصادات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وقد توصلت الدراسة إلى ضآلة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، ومنه نقبل فرضية عدم وجود علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات غير النفطية في الجزائر.

النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالي:

✓ تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما جعلها عرضة للأزمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

✓ لا يوجد هناك علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصيلة الصادرات غير النفطية الجزائرية، ومنه نستنتج أن الحكومة الجزائرية حاليالا يمكنها التعويل على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني كآلية للتنويع الاقتصادي، غير أن فعاليتها ومدى قدرتها على المساهمة الفعلية في ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى مجرد إجراءات شكلية وكلاسيكية حيث لم ترقى إلى المستوى المطلوب ولم تحقق الأهداف المنتظرة.

التوصيات:

✓ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية وا زالة العراقيل التي تواجه أصحاب الابتكارات أثناء إنشاء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة. والمشاكل التي تعيق تصدير منتجاتها.

✓ تشجيع ومتابعة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يحقق التوازن الجهوي مما يتيح تكافؤ الفرص والاستغلال الأمثل للطاقات.

✓ تقديم الدعم المالي وتسهيل الإجراءات التمويلية والاهتمام بإجراء الدورات التدريبية والتسويقية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التسويق والتسيير.

✓ انتهاج إستراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المراجع:

برني ميلود.(2007) دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية . مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.6 ,

جبار محفوظ) .فيفري .(2004المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها .مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بدون رقم العدد.4 ,

جلال عبد القادر .(2008) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة البطالة .مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.19 ,

خبابه عبد الله .(2013) .**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة .** مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية.

قراو ي أحمد الصغير & نذير عبد الرزاق .(2004) .إعادة منهج التفكير لدى مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .الملتقى الدولي الأول لمؤسسات الزيان، "حركية تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :ابتكارات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تكوين"، جامعة محمد خيضر بسكرة، 12-13فر يل .2004, 4

طالبي خالد .(2010) .دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.5 ,

الجريدة الرسمية رقم 77، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة رقم 18/1، الصادر في 2001/12/15، ص 4.

الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية تاريخ الاطلاع 2021/05/07

Bulletin d'informationstatistique de la PME،ministère de l'industrieet de mines. N°30 ،année 2016، p42.

Bulletin d'informationstatistique de la PME،ministère de l'industrieet de mines. N°20، n°22، n°24، n°28، n°30 | 2011-2017.